

طالبوا بوقف حكومية جادة تضمن حقوق الممولين وأصحاب المشاريع (2)

# خبراء لـ "السياسة": تعديل الـ "B.O.T" أصبح ضرورة ملحة لدعم دور القطاع الخاص



■ أحد المشاريع المتضررة بعد سحب عقود الـ B.O.T

**القانون الحالي حرم "الخاص" من المشاركة حين تبلغ قيمة المشروع 60 مليون دينار**

تحقيق - محمد الملوك

**لماذا حظر الـ "B.O.T" الحالي استخدام الأصول والمنشآت كضمانات للتمويل**

واصل الخبراء تنفيذ العيوب التي تضمنها قانون الـ "B.O.T" الحالي وشدوا على أهمية وجود دور للقضاء بدلاً من الوضع الحالي حيث تقوم لجان الحكومة بدور القاضي والداد وهذا ما قاله علي البعللي -السياسة- مفكرًا، أما إن يكون شخص العقود عن طريق القضاء أو أن يخصص القانون على عدم موازاتها أو فسخ العقود بقرارات إدارية من أجل أن تضمن الجهات المخولة حقها بدلاً من الوضع التزمي الحالي. وكانت تبديلة العنصري أكثر وضوحاً من طلبت بمحاسبة الجهات المعنية التي تتعاضد عن تلبية مهامها في الوقت المحدد لضمان نجاح تلك المشاريع. وكانت السياسة -نشرت من قبل مذكرة مهمة تبناها عدد من رجال المال والإعمال ورؤساء الشركات لإدخال تعديلات على القانون الحالي، وقد تضمنت المذكرة التي أقرتها السياسة- بنشرها إحصاء جانب من عيوب القانون الحالي. وقد أشارت المذكرة إلى نقاط عدة مهمة، لتخفيف البكرة إلى ملعب الحكومة لإسما في ظل إطلاق خطة التنمية الاقتصادية والتي تتطلب دوراً أكبر للقطاع الخاص. وقد أشارت المذكرة إلى:

1- نرى أنه يجب أن يكون الإشراف على عقود الـ "B.O.T" منوطاً بجهة حكومية وأدلة لمهولة وسرعة الإجراءات وحتى لا يحدث تعارض بين جهات الإشراف يؤدي إلينا إلى وجود عيوب أمام المشاريع والقانون الحالي في المادة 11 منه أنتهت لجنة عليا للمشروعات التي تقام على أملاك الدولة وفق نظام الـ "B.O.T" برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير البلدية- وزير الأشغال العامة، وزير التجارة والصناعة وكيل وزارة الكهرباء والماء رئيس الهيئة العامة للجبهة -رئيس الجهاز الفني- اثنين أصحاب الخبرة يرشحهما مجلس الوزراء... إلخ وري الأوقاف إنشاء هيئة تخصص ببناء المشاريع وتكون هي الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص في التعاقد والإشراف على العقود في جميع مراحلها وذلك لعدم تدخل المسؤولين ولتعدد من الإجراءات الروتينية.

2- المادة الثالثة من القانون جعلته يطبق بأثر رجعي على المشروعات

## إطلاق قانون شامل خال من العيوب يجنبنا مأساة سحب العقود

البيانات التي تضمنها القانون في المقاميل وتفسير الضمانات اللازمة لحماية أموال المستثمرين وعدم الأضرار بهم، وذلك من خلال تعديل القانون بما يتواءم مع سياسة منع القطاع الخاص الذي في المطلبية القانونية حال تأخرت الدولة عن إنجاز الإجراءات أو توفير الأراضي اللازمة وفق العقود مع الدولة، واتساع نطاق طرق التمويل أيضاً وتحتج إعادة نظر في ظل اعتماد المشاريع على التمويل وذلك من خلال ضمان حقوق الشركات الخففة لتأخر عدم سحب العقود مطلقاً عقب توقيها وان كان الأمر للضرورة القصوى فانه يتوجب تعويض المتأخرين وكذلك التعويض الكامل عن الضرر الذي يقع عليهم جراء فسخ العقود وان لم تبدأ في المشروع حيث أن الضرر يقع بمجرد الاتفاق مع النظر الهندسية والاستشارات وتقديم الدراسات وغيرها.

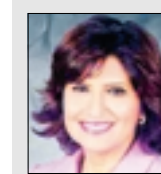
ولذا من الأفضل وضع قانون شامل وكامل وشامل وغير متعيب.

● على الصراف رئيس مجلس الإدارة لجموعة الصراف العالمية



■ لا يمكن دولة ذات مشاريع وثروات ومقومات اقتصادية أن تظل متأخرة حتى تفعل القوانين ومساوية في قانون الـ BOT من عيوبها إنما يؤكد عدم رغبة الحكومة في تفعيل مشاريع التنمية والبناء والتي يمكن أن يستفيد منها القطاع الخاص لذا تتطالب بتعديل معظم مواد القانون وعلى رأسها جعل المشاريع أمام جميع الشركات التي لديها الرغبة في بناء وإنجاز مشاريع وغيرها شركات العديد والتسليم وغيرها من الشركات التي تعالج الفترة على إنجاز المشاريع. وري أن مطالب القانون تحتاج إلى تعديل عاجل وسريع حتى تتواءم خطط الحكومة المستقبلية مع القوانين والتشريعات واقتصر ضرورة تأسيس هيئة لتنظيم مشاريع الـ BOT وذلك وفق صورة جديدة تخدم العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة مع تراخيص المشاريع والتي تقدم الإجراءات الحكومية مع تراخيص المشاريع والتي تقدم للقطاع الخاص كما أرى أنه لا بد من إعطاء جميع الصلاحيات للقطاع الخاص حتى يتمكن من تحقيق تقدم في تنفيذ المشاريع الخاصة، ولذا يجب وضع إطار سليم لضمان حقوق ومتكسبات المال العام بكشف جهاز المحاسبين لجميع الأعمال وتوفير

## تشريع مادة في القانون تعاقب الجهات الحكومية المتعاسة عن تنفيذ مهامها



■ وضع مادة ترمز الجهات الحكومية بتأخر الإجراءات التي تقدم لها بشأن مشاريع الـ B.O.T من أهم العيوب الموجودة في قانون الـ B.O.T والتي يجب تعديلها أولاً في وقت محدد من أهم العيوب الجوهري في قانون الـ B.O.T والتي يجب تعديلها أولاً وعند تجاوزها يجب أن ينص القانون على توقيع جزاءات فعالة تجزي إلى مصلحة الجهات التي تتعاضد عن تنفيذ مهامها في الوقت المحدد لضمان نجاح تلك المشاريع وكذلك البدء من التعاضد للقطاع الخاص وتأخر تنفيذ مضمونه مشاريع للخدمات أو لغيره المتكسبة وغيرها بما يعجز عن تنمية اقتصادها في ظل خطة مدونة وتنامت للقطاعات التنموية في الدولة ومنها التعليم والصناعة والسياحة والصحة وكذلك في تحديث خطتها وفقاً للتشريعات الحالية والبرامج التي تتبناها الدولة في تحديث خطتها وفقاً لتقدير السكاني وحاجة الفرد والجموع إلى التكامل الخدمي والعمراني، أيضاً لم يتم تنفيذ مشاريع تنموية وأدعة منذ بدء طرح قانون الـ B.O.T والذي تسبب في الأضرار بتصلح الشركات عقب فسخ العقود والتي من أبرزها فسخ إحدى الشركات المتضررة بفضيحة تعويض على الدولة بسبب الخسائر التي تكبدتها عقب سحب الحكومة عقودها، لذا يجب وضع قانون يضمن المسؤولية الشخصية على الموظف الذي يتمتع دون مبرر قانوني عن إنجاز مهام وظيفته وكذلك الرسمية التي تؤثر الشركات المتضررة بتعطيلها المال العام بتصلح صيغ النول في القانون إن تقرر الشركات المتضررة بتعطيلها المال العام بالتعويض حيث إنه من الأفضل اعتبار التعويض عنصر جذب وتخصيص الشركات المتعاقدة بالـ B.O.T بدلاً من إنفاقها كمجويضات وفي الوقت ذاته لم يتم إنجاز مشاريع ويبقى المال العام مجرد داعم للخسائر فقط.

● نبيلة الجبري مدير عام شركة الجزيرة للتنمية العقارية

## لماذا لا يكون القضاء هو الجهة المخولة في فسخ أو إنهاء العقود؟

كبرى بقرارات إدارية غير مسدرة وخصوصاً في ظل تزايد الصريحيين على المال العام من أضرار قانون الـ BOT للتشدد لدرجة أنه قام بتعديل المقاط التي أدت لسحب وفسخ العقود فقط ومنها الفاء قرارات وزارة يفسخ عقود مجمعات اللجوء والأسماك، ومشاريع تجارية أخرى، لذا من الصلحة الصالحة أن يتم وضع مادة توضح صراحة فسخ العقود عن طريق القضاء أو يمكن الحكم في النزاعات بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يستثمر المشروع هو القضاء حتى لا يتربك الأمر لسدوي الإهواء والشروع وكذلك حتى يضمن المال العام بأن هناك جهة تنظم العمل وهي عادلة وصاحبة حكم ملزم.

● على البغلي رئيس مجلس الإدارة لشركة الوطنية الموالية القابضة



■ من الأفضل أن يتم إقرار جهة مسددة تضم مجموعة من الأقطاب في ظل يتم في البعثات أو اللجان خصوصاً وأن فئات كثيرة تحدث دول مشاريع الـ BOT لذا من الممن أن تكون جهة مختصة بإجراءات المشاريع وتلبيات الشركات وإنجازها وري أن تأسيس هيئة من الخلف وهي فكرة جيدة. وقد أشارت في السوق المحلي أرى أنه وعند تعديل القانون في مجلس الأمة في الدورة الثانية ولم يتم إنجاز مشروع BOT واحد وما يؤكد أن هناك حاجة ماسة وسريعة لوضع مواد صريحة في القانون بأن يتم الفصل فيها عن طريق القضاء وأن تنص تلك المادة على عدم موازاتها أو فسخ العقود بقرارات إدارية لانه في ذلك نجد ضمانات قانونياً للمستثمرين والبيانات الممولة (بنوك) وكذلك ضمانات قانونياً للمال العام الذي يمكن أن يتحمل تبعات نتيجة فسخ عقود

## نقاط مهمة لتفعيل الـ "B.O.T"

■ قدمت المذكرة التي أقرتها بها "السياسة" اقتراحاً قضي بأهمية تعديل قانون ديوان المحاسبة ونص اقتراحات الخففة من المركز مع رؤية شاملة توضح أهمية التعديلات المقترحة.

1- قانون ديوان المحاسبة الحالي يلزمه بأن يستمد معلوماته من القطاع الحكومية ولا يسمح له بتلقي المعلومات من القطاع الخاص رغم وجوده كطرف في العقود الحكومية وهذا يؤدي إلى تزويد ديوان المحاسبة غير صحيحة من الجهات الحكومية حتى تستمر مخالفتها للقانون واعتدائها على المال العام. ويؤدي ذلك إلى عدم دقة تقارير ديوان المحاسبة وتزري أن

يضاف نص يعطي ديوان المحاسبة الحق في تلقي المعلومات والمستندات من الحكومة والقطاع الخاص بل يكون من حق ديوان المحاسبة تلقي معلوماته من أي شخص أو أي جهة وهذا سيؤدي إلى كشف كل الخالق ويتحقق الهدف الكامل من رقابة ديوان المحاسبة.

2- يضاف نص في قانون ديوان المحاسبة يلزم الديوان بوضع مسدودة أي تقرير سيصدر عنه على شبكة الانترنت ويضخ الحال أمام أي شخص أو أي جهة ليتمكن من الحصول على معلومات إضافية تغيب التقرير أو يقدم مستندات ترمز لصحاح التقرير أو تكشف بيانات غير صحيحة قد تكون زودتها بها أي جهة من الجهات.

## تعديلات القانون الحالي لم ترق لطموحات مشاريع القطاع الخاص

ومنذ أن تم إقرارها ولم يتم عقد الـ B.O.T فضلاً عن عزوف القطاع الخاص عن التعامل مع حقوق القانون بتعديلاته السلبية الأخيرة والتي يعترضها الخبراء في هذا المجال شبه مستحيلة ومتعددة.

لذا يمكن أن تكون السيرورقراطية الحالية في الكويت تحول دون تطوير المشاريع أو تنفيذ استثمارات في هذا المجال، وإذا ارتدت وصفاً حقيقياً لهذا المجال فائتي استطاع أن يترك المال الكئيب معقدة وقصر الاستثمار الحولية بها متعمدة إن القوانين غير جاذبة وصعبة ما لم يتم تغييرها وتعديلاتها للأفضل. ولذا يتوجب معظم المستثمرين في الكويت إلى الاستثمار في الخارج وحتى يتم تعديل تلك النظرة فإن قانون الـ B.O.T بحاجة لإجراء تعديلات جاذبة للقطاع الخاص حتى يتم وجود ما يقدره البعض من لشارة هيئة إن الـ B.O.T هو أراض مملوكة للدولة تقدم لتأجير محددة للقطاع الخاص تنفيذ مشاريع وهذا أمر إيجابي يمكن التعامل معه بصورة جيدة في ضوء عقود جاذبة وقانون

● بدر الحميدي وزير الأشغال السابق



■ القانون الحالي لشروعات الـ B.O.T لم يعط المساحة الواسعة للقطاع الخاص بل تركز في بحث المال العام والحكومة دون منح الطرف الآخر القطاع الخاص، أدنى حقوقه وهذا باعتقادي خطأ كبير. ووصية في القانون يجب تعديله لنح للقطاع الخاص الفرصة الواسعة للاستفادة من إنجاز المشاريع المتعاقد عليها.

كما نرى أن طرق الشفافية وعدم سلب القطاع الخاص الحق في المطالبة بماله وما عليه من حقوق وواجبات يعكس سلبية القانون وزيادة مثالية، فضلاً عن ذلك يجب على القانون أن يعطى من حقوق أطراف التعاقد وليس كما هو الحال كونه قاصر على طرف واحد، رغم وجود قوانين مماثلة في الدول الأخرى وتديدها جاذبة للقطاع الخاص وهي توفر الحماية الكاملة لجميع أطراف التعاقد بحيادية وبدون أي انحياز لطرف دون الآخر كما يحدث عندنا في الكويت، ولذا من الأفضل أن يتم استشارة جميع الجهات المنوطة بخبراء الاقتصاد والقانون ووضع التعديلات الجذبة للقانون لأن التعديلات التي أجريت عليه أخيراً لم ترق للطموح وإسعيها أنها غير جاذبة.



■ موقع مهمل داخل أحد المشاريع بعد فسخ عقده